

الفضل وكان هذا الحديث من اهل بغداد اذ علموا ان في
 بعض الراغبين وقالوا انك عتبت بخرجه من حديث يوسف انما عتبت بها
 ان ذكر ان اسبب في هذا الخطا من الفضل وانه هو عن علي بن مسلم وساقه اليه
 قبيصة من سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان من اصاب فله ثواب ومن انفق فله ثواب والحديث طردا من سلسلة من حديث
 روى عنه احمد بن حنبل في مسنده في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من طريق عبد الرحمن بن عباس قال سمعت ابا عبد الله يقول في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان من خطب في السنة فله اجره من كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 بان يوم عيد الفطر وانه الترتيب في هذا الكلام كما في نسخة السليبي رحمه الله تعالى في نسخة المصنف
 الثامنة صلاة الزواجر قال في المصباح الرضة والاشقة والتعب والاراحة
 اذبت عنها ما يجد منه فعبه فاستراح به وقد يقال ان في المطاوعة وارضا بالعبادة
 ان اقام فيكون فيها راحة للنفس لان الشغل راحة من التعب وصلاحها وصلاة الزواجر
 مشتملة من ذلك لان الترويح راحة من التعب فالحاصل يستريح بعدها انتهى وفي مشرف ركنة بعشر
 تسليمات قال النووي في تلخيصه في المصنف في قوله ان في حديثه في الفوائد ان في خلاف
 المشروع وينوي الزواجر اذ قيام رمضان ولا يلزم بنية مطلقة بل ينوي ركعتين في كل ليلة
 انتهى وقد روي البيهقي بانما وصح انهم كانوا يتعمرون طاعة عمه وعنه عن
 وعنه عن فضار اجاعا وقال ابن العماد انهما كانا يركعتين ركنة سنة اهل البيت
 والذين فعلوا النبي صلى الله عليه وسلم بالجماعة احدى عشرة فابوتر ومارى انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في
 رمضان عشر ركنة سوى الوتر فضمت انتهى واحكامه في تفسيرها بعشر ركنة عندهما
 لتوافق الزواجر العملية والاعتقادية فانها مع الوتر عشر ركنة ويكون السنن شرعت
 مكملات للواجب فتقع المساواة بين الكل والكل وحاصل كذا في جميع الروايات وكونها بعشر
 تسليمات هو المحذور ليس بانما راس كل ركعتين فلو معا اربع تسليمات ولم يقيد في الثانية
 فانظر الروايتين من الروايتين والى يوسف عدم الفساد وقال ابو الوليد تنوب عن تسليمات
 وقال ابو جعفر الحنفى والى ابو بكر محمد الفضل تنوب من واحدة وهو الصحيح كذا في الطبري

وكيفيتها مشهورة

والثانية وفي الحديث وعلمنا القوي ولو قد علمنا راسي ركعتين فالصحيح يجوز من تسليمتين وهو قول
 العامة وفي الحديث لو صلى الزواجر كلها بتسليمة واحدة وتقدم على راس كل ركعتين فالواجب ان
 يجوز عن الكل لانه قد اكل الصلاة ولم يعلل من الاركاب الا انه مما المتروك واستدام
 الترتيب خلفا لاول ما يجوز لانه استحق واقتب للدين انتهى والعلم ان في قوله كذا كان
 المقاب وخرائفة السناد وفي البرزخية عاتية المتأخر في طائفة من يجوز عن الكل كمن يركع
 الخ لئلا يثور وان في بناءه على ان الزيادة على الثانية بتسليمة يعني في مطلق انما قلنا
 ناقص عنه وسط الادوية ناقص عنها وعلى الاست في روايته انما عتبت عنها في ذلك الحاصل
 قلنا الصنفان لا يرد على النوات والاسبب في الاداء وكذا في الجملة في الزواجر واذ
 لم يقيد الا ان العشر من قال محمد لم يجز من سبى وعليه قضاء ركعتين وسط الصبح عندهما
 يجوز عن تسليمات ان ركعتين بخلاف ما اذا قلنا على راس كل ركعتين كما في الجملة
فصل في صلاة الزواجر وهي سنة مؤكدة **انما** استنبطها خلافا لما ثبت بتبديل النبي صلى الله عليه وسلم اياما
 كما سياتي في حديث عائشة وانما ذكرها في نوازلها في حاشية عليه الاذلة وهو في رواية
 الامة ولم يرد خلاف في حديثه في روايته وقد الت قاضي القضاة في الدر المنثور
 روى عنه في ما يتعلق بتاكيد سنة صلاة الزواجر ثلاث رسائل اولها عن المصنف
 وهي في ثمان ركعات والثانية في ثمان ركعات الزواجر كراسته وادوية والثالثة
 اشراة المصنف في صلاة الزواجر كراسته وادوية وقد اطلعت على الاخير من مخطوط
 وذكر ان اولها ثمانية مائة سبى بعض الامراء من صلاة الزواجر صلى من سنة مؤكدة او
 مؤكدة فاجتبه انها سنة مؤكدة فخرجه في ذلك وانقر له بعض القضاة ان في الثانية
 سنة مؤكدة وبعض الفقهاء المالكية انها ليست بسنة على اصطلاحهم المالكية
 في الفرق بين السنة والفقيلة والسنة التي في الذكر انما هي باصطلاحهم
 كما يجب ان السنة ما دام على النبي صلى الله عليه وسلم وحاول بذلك من السنة ليستفي
 انما كونه نظاما ان السبب في سنة ليس بمؤكد لانه لو علم في سنة مضمرة وانظر في
 التسليمات في السنة والى حاشية والى حاشية والى حاشية والى حاشية والى حاشية
 المالكية وان كان لا يفرق بين اصطلاح خاص فربما يتاقتضاه بان الزواجر فضيلة

Copy righted by University